

السياسات العامة للمنظمة

تواجه المرأة العربية العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحول دون مشاركتها الكاملة في عملية التنمية و تحد من استثمار طاقاتها بصورة فاعلة و المشاركة في تقدم المجتمع على كافة الأصعدة.

و عليه فإن السياسات العامة المتمثلة في مجموعة القرارات و الخطط و البرامج التي تضطلع بها منظمة المرأة العربية تهدف إلى مواجهة هذه التحديات و تجسيد احترام حقوق الإنسان و النهوض بالمرأة و تمكينها من القيام بدورها.

تتمثل السياسات العامة للمنظمة في أن:

- الارتقاء بالمرأة و تنمية قدراتها يتم في إطار من التضامن و التعاون العربي المشترك و تنسيق الجهود تجاه قضايا المرأة على المستوى الإقليمي و الدولي يتم من خلال العمل المؤسسي الفعال و تبادل الخبرات في نطاق تحقيق التنمية المستدامة.
- تمكين المرأة هو ركيزة أساسية لتقدم المجتمع و حرية الإنسان العربي و تمتعه بحقوقه.
- تطوير واقع المرأة العربية و تنمية قدراتها كمواطنة، و تحرير طاقاتها الإبداعية، و توسيع فرص مشاركتها و خياراتها يتم من خلال منظومة من التشريعات القائمة على العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص و إدماج قضايا المرأة في أولويات خطط و برامج التنمية الشاملة.
- توعية المجتمع بقضايا المرأة يرتقي بمكانتها و قدرتها على المشاركة في صنع القرار على مختلف المستويات بما يعزز دورها الإيجابي في الأسرة و المجتمع.

تصور لجنة السياسات لبرامج و أنشطة منظمة المرأة العربية

ينطلق مقترح لجنة السياسات لإعداد برامج و أنشطة منظمة المرأة العربية مما يلي:

1. تشجيع البرامج المشتركة بين الدول العربية مع مراعاة خصوصية كل دولة.
2. الاعتماد على إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية و توصيات المنتديات الفكرية و المناقشات التي دارت في اللجنة كإطار لتحديد الأولويات.
3. تعد آليات التنفيذ المقترحة بمثابة خطوط عريضة للبرامج و الأنشطة اللازمة لتحقيق الأولويات.
4. تحديد منهجية علمية يسترشد بها عند إعداد البرامج و الأنشطة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها.

أولاً- المنهجية:

تتبع المنهجية التالية عند إعداد البرامج على كافة المحاور:

1. تحليل الموقف على مستوى الدولة (Situation analysis) و ذلك عن طريق عمل المسوحات و الإستعانة بالدراسات السابقة في الموضوع محل الدراسة محلياً و عربياً و دولياً.
2. تحديد أهداف قابلة للقياس في فترة زمنية محددة.
3. تحديد الفئات المستفيدة.
4. وضع مؤشرات للمتابعة و التقويم.
5. اقتراح الميزانية.

تؤكد أولويات العمل على رفع قدرات المرأة العربية و تمكينها اجتماعياً و اقتصادياً و سياسياً و قانونياً:

1. مجال التربية و التعليم:

الأولويات:

1. القضاء على أمية الإناث و سد الفجوة النوعية في التعليم.

آليات التنفيذ:

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إلزامية التعليم و دعم نظام تعليم الكبار.
- إعداد برامج لمحو الأمية تقترن بتنمية المهارات الحياتية و العملية.
- وضع برنامج خاص بالتعليم غير النظامي للمرأة باستخدام أساليب التعليم عن بعد.

2. مجال الصحة و البيئة:

الأولويات:

1. تعزيز البرامج الوقائية التي تحسن صحة المرأة

آليات التنفيذ:

- إعداد برامج لمساعدة المرأة على فهم المتغيرات المتصلة بتقدم السن و العناية بالاحتياجات الصحية للمسنات.
- اتخاذ التدابير اللازمة لسن التشريع الخاص بإلزامية الفحص الطبي قبل الزواج و إعداد برامج التوعية للشباب من الجنسين بأهمية إجراء الفحص.

- إعداد برامج التوعية بأهمية الفحص المخبري للكشف المبكر عن بعض الأمراض المتعلقة بالصحة الإنجابية للمرأة.

- إعداد دراسات حول قياس العائد من الإنفاق على مجال الصحة.

2. إدماج الصحة الإنجابية في البرامج التنموية للمجتمعات المحلية.

آليات التنفيذ:

- إعداد البرامج المتعلقة بالتوعية في مجال الصحة الإنجابية و فوائد الرضاعة الطبيعية.
- تدريب الكوادر الصحية النسائية على تقديم خدمات الصحة الإنجابية المختلفة بالجودة المطلوبة.

3. زيادة وعي المرأة بالمخاطر البيئية و انعكاساتها على صحة أفراد الأسرة.

آليات التنفيذ:

- إجراء دراسات عن المخاطر البيئية و انعكاساتها على صحة المرأة.
- زيادة وعي المرأة في التعامل مع الملوثات و إجراء المراجعة البيئية لمنزلها.
- إعداد برامج كفيلة بضمان الصحة النفسية للمرأة التي هي أساس لصحة الأسرة و المجتمع.

3. مجال الإعلام:

الأولويات:

1. مكافحة الصورة السلبية للمرأة واستبدالها بصورة متوازنة تعزز دورها الإيجابي في المجتمع و مشاركتها في التنمية.
- آليات التنفيذ:
- إنشاء مجموعة من الخبراء الإعلاميين تكون مسؤولة عن مراجعة ما ينشر عن المرأة في وسائل الإعلام المختلفة و توفير المعلومات و الردود عليها.
 - تخصيص جائزة باسم المنظمة لأفضل عمل إعلامي صحفي و تليفزيوني و إذاعي يبرز دور المرأة الإيجابي.
 - وضع برامج تدريبية للإعلاميين لحثهم على إعداد برامج إعلامية لتوعية المرأة بحقوقها و واجبتها الشرعية و القانونية، و على عدم تقديم المرأة بصورة سلبية بما في ذلك مشاهد العنف ضد المرأة.
 - تعزيز التنسيق بين النساء في مختلف مواقع القرار الإعلامي و الاقتصادي و السياسي و الأدبي لإبراز الصورة الحقيقية و القدرات الفاعلة التي تمتلكها المرأة و مدى مساهمتها في المجتمع.
 - العمل مع وزارات التربية في الدول العربية على إعادة النظر بالمناهج المدرسية لإظهار المرأة كشريكة متساوية في بناء الأسرة و المجتمع.

4. المجال الاجتماعي:

الأولويات:

1. اعتماد أسلوب التخطيط للنوع الاجتماعي و تبني مفهوم التخطيط بالمشاركة.

آليات التنفيذ:

- وضع برامج تدريبية للمخططين و صانعي القرار في المؤسسات و الأجهزة الرسمية المختصة بتخطيط النوع الاجتماعي لكي يتسنى للمرأة العربية مسؤولية خطط التنفيذ في شتى القطاعات.
- وضع برامج تدريبية لاحتساب الموازنات على أساس النوع الاجتماعي.

2. الحفاظ على تماسك الأسرة العربية لحماية المرأة و الأسرة من المشاكل الاجتماعية.

آليات التنفيذ:

- التوسع في إنشاء مراكز للتوعية و الإرشاد الأسري.
- إنشاء مراكز لتوعية المرأة بحقوقها التي كفلها لها الشرع و القانون.
- وضع برامج لتوفير الرعاية الاجتماعية لأفراد الأسرة من ذوي الاحتياجات الخاصة و المسنات و معيلات الأسر من النساء.

5. المجال الاقتصادي:

الأولويات:

1. خفض نسبة الفقر و العمل على إزالة أسبابه و تخفيف أثره على المرأة خاصة

في القطاع الريفي و قطاع العمل غير الرسمي.

آليات التنفيذ:

- حث الحكومات على تسهيل سبل وصول المرأة لمؤسسات الادخار و الائتمان، و خلق الأدوار لبعض المؤسسات الرسمية في توفير فرص التدريب الملائمة للنساء و التي من شأنها توفير فرص عمل للنساء في البيئات الفقيرة.
- التوسع في برامج المشروعات الصغيرة و برامج الأسر المنتجة التي تنفذها النساء مع دراسة إنشاء صندوق بالوزارات المعنية لدعم المشاريع الصغيرة للمرأة.
- 2. تمكين المرأة من تعزيز قدرتها و زيادة إسهامها في الحياة الاقتصادية.

آليات التنفيذ:

- حث الحكومات على سن و تنفيذ التشريعات التي من شأنها العمل على مكافحة التمييز القائم على أساس النوع في سوق العمل و في التعيين و الترقية و الأجازات و في منح مكاسب العمل و الضمان الاجتماعي مع اتخاذ التدابير التي من شأنها مراعاة مساعدة المرأة على التوفيق بين عملها و واجباتها الأسرية.
- برامج تدريبية لتنمية مهارات المرأة في مجالات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تفتح آفاقاً جديدة للمرأة العربية في سوق العمل في شكله الجديد.

6. المجال السياسي:

الأولويات:

1. دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال زيادة نسبة تمثيلها في المجالس التشريعية و مواقع اتخاذ القرار.

آليات التنفيذ:

- دعوة الحكومات و الأحزاب على زيادة نسبة تمثيل النساء في المجالس البرلمانية على اختلاف مستوياتها و ذلك باتخاذ التدابير المناسبة بما يتلاءم مع تشريعاتها و ظروفها.
- وضع برامج للتوعية بقيد النساء في الجداول الانتخابية بما يضمن تفعيل دورهن كناخبات.
- إجراء الدراسات حول أفضل النظم الانتخابية التي تضمن وصول أكبر نسبة من النساء إلى المجالس التشريعية.
- 2. زيادة نسبة عضوية المرأة في الأحزاب و النقابات و منظمات المجتمع المدني الأخرى.

آليات التنفيذ:

- دعوة الحكومات إلى تقديم الحوافز المادية و المعنوية للأحزاب التي تضع نسبة عادلة من النساء على قوائمها الانتخابية و تسمح بوصول أكبر عدد من النساء إلى مراكز صنع القرار داخل الأحزاب.
- إعداد برامج تدريبية للمرشحات حول إدارة الحملات الانتخابية و تبادل الخبرات في هذا المجال بين النساء العربيات.
- إعداد البرامج التدريبية لإعداد الكوادر النسائية و ذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

7. المجال القانوني:

الأولويات:

1. تعديل التشريعات التي تحول دون مشاركة المرأة العربية وإزالة جميع

أشكال التمييز ضدها.

آليات التنفيذ:

- إنشاء مجموعة قانونية عربية مهمتها إعداد دراسة حول تنقية التشريعات العربية من كافة النصوص التي تتضمن تمييز ضد المرأة و الدعوة إلى إزالة فجوة النص القانوني و التطبيق الواقعي.

- تشجيع إقامة و إنشاء صناديق للنفقة لمساعدة المرأة العربية.
- توعية قانونية للمجتمع المدني بحقوق المرأة و حسن تطبيق التشريعات.